سياسة البيانات المفتوحة

ملكية – مكتب إدارة البيانات بأمانة منطقة الرياض

لا يجوز توزيع، نسخ، تصوير، اعادة انتاج، ترجمة أو تحويل هذه الوثيقة أو أي جزء منها الى أي شكل الكتروني بدون الاذن المسبق من مكتب إدارة البيانات بأمانة منطقة الرياض

Property- Data Management Office – Riyadh Municipality

It's isn't allowed to distribute, copy, photography, reproduce, translate or convert this document or any part thereof to any electronic form without prior permission from Data Management Office – Riyadh Municipality

جميع الحقوق محفوظة لأمانة منطقة الرياض

قائمة المحتويات

المصطلحات والتعريفات..... ٤
المقدمة..... ٥
الغرض من السياسة..... ٥
مجال تطبيق السياسة..... ٦
ملكية سياسة البيانات المفتوح..... ٦
المبادئ الأساسية للبيانات المفتوحة..... ٦
الضوابط العامة ٩
مسؤولية حفظ السياسة..... ١١
مسؤولية تطبيق السياسة..... ١١
مراجعة السياسة..... ١١

جميع الحقوق محفوظة لأمانة منطقة الرياض

المصطلحات والتعريفات:

لأغراض تطبيق هذه السياسة، يُقصد بالكلمات والمصطلحات الواردة أدناه - أينما وردت في هذه الوثيقة - المعاني الموضحة أمام كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

المصطلح	التعريف
مكتب إدارة البيانات الوطنية	مكتب إدارة البيانات الوطنية في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.
مكتب إدارة البيانات	مكتب إدارة البيانات في أمانة منطقة الرياض.
الأمانات	الأمانات والبلديات التابعة لها.
المكتب	مكتب إدارة البيانات الوطنية
مكتب الجهة	مكتب البيانات في الجهة العامة
الجهة العامة	أي جهة حكومية أو جهة اعتبارية عامة مستقلة في المملكة، أو أي من الجهات التابعة لها- وتعد في حكم الجهة العامة أي شركة تقوم بإدارة المرافق العامة، أو البنى التحتية الوطنية، أو تشغيلها، أو صيانتها، أو تقوم بمباشرة خدمة عامة فيما يخص إدارة تلك المرافق أو البنى التحتية.
البيانات الوصفية	هي المعلومات التي تصف البيانات وخصائصها، ومن بينها بيانات الأعمال والبيانات التقنية والتشغيلية.
مختص بيانات أعمال	هو الشخص ال مسؤول عن نشر القواعد التشغيلية والتقنية المعتمدة من قبل ممثل بيانات الأعمال وضمان تطبيقها على الأنظمة، وغالباً ما يكون من أعضاء إدارات الأعمال أو تقنية المعلومات أو أمن المعلومات.
ممثل بيانات أعمال	هو الشخص المسؤول عن البيانات التى يتم جمعها والاحتفاظ بها من قبل الجهة العامة التى يعملها، وغالبًا ما يكون في مستوى إداري عالٍ. ويمكن أن يوجد في الجهة العامة أكثر من ممثل بيانات أعمال.
المعلومات العامة	البيانات بعد المعالجة – غير المحمية– التى تتلقاها أو تنتجها أو تتعامل معها الجهات العامة مهما كان مصدرها، أو شكلها أو طبيعتها.
الوصول إلى البيانات	القدرة على الوصول المنطقي والمادي إلى البيانات والموارد التقنية للجهة لغرض استخدامها.
البيانات الشخصية	كل بيان - مهما كان مصدره أو شكله - من شأنه أن يؤدي إلى معرفة المستخدم على وجه التحديد، أو يجعله قابلاً للتعرف عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ويشمل ذلك -دون حصر- الأسماء، وأرقام الهويات الشخصية، والعناوين، وأرقام التواصل، وأرقام الرُخص، والممتلكات الشخصية، وأرقام الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية، وصور المستخدم، وغير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي.
البيانات	مجموعه من الحقائق في صورتها الأولية أو في صورة غير منظمة متعلقة بالأمانة وخدماتها ونشاطاتها مثل الأرقام أو الحروف أو الصور الثابتة أو الفيديو أو التسجيلات الصوتية أو الرموز التعبيرية.

جميع الحقوق محفوظة لأمانة منطقة الرياض

١ المقدمة:

تمثل البيانات التي تنتجها أو تتلقاها أو تتعامل معها الأمانة، أصول وطنية تساهم في تحسين الأداء والإنتاجية وتسهيل تقديم الخدمات العامة من خلال دعم العمليات الفعالة واتخاذ القرارات الاستراتيجية واستشراف الوضع المستقبلي وتحقيق مستويات أعلى من المسؤولية والشفافية. كما تسعى الدول في جميع أنحاء العالم إلى الاستفادة من البيانات باعتبارها مورداً اقتصادياً يساعد على الابتكار ويساهم في دعم التحولات الاقتصادية وتعزيز المقومات التنافسية للدول.

ومع التطوّر المتسارع في التقنية وسهولة الحصول على البيانات ومشاركتها، تتضاعف أهمية البيانات مما دعا غالبية الدول إلى سن الأنظمة واللوائح التي تنظم بما يضمن المحافظة على السيادة الوطنية الرقمية على هذه البيانات.

وفي ظل الرؤية ٢٠٣٠، تسعى المملكة نحو عصر جديد يعزز أداء الجهات الحكومية ويزيد من مستوى شفافيتها ومسؤوليتها، ويشجع على تنويع الاقتصاد والاستفادة من الخدمات المعتمدة على البيانات، مما له دور فعّال في الاقتصاد العالمي الذي يقوم على الثقة والشراكات الدولية.

ومن هذا المنطلق، قام مكتب إدارة البيانات، بصفته الجهة التنظيمية لبيانات الأمانة، بتطوير السياسة الخاصة بالبيانات المفتوحة بما يتواءم مع ما أصدره مكتب إدارة البيانات الوطنية من أدلّة استرشاديه.

٢ الغرض من السياسة:

٢,١- تركز عملية البيانات المفتوحة على بيانات المنظمة التي يمكن إتاحتها للاستهلاك العام لتعزيز الشفافية وتسريع الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي. الغرض من هذا المستند هو توفير سياسة البيانات المفتوحة لضمان تلبية (مكتب إدارة البيانات – أمانة منطقة الرياض) الضوابط والمتطلبات الضرورية بما يتماشى مع سياسة وإرشادات إدارة البيانات وحماية البيانات الشخصية الخاصة بالمكتب الوطني لإدارة البيانات.

٢,٢- يُمكّن إجراء البيانات المفتوحة لأمانة الرياض من مشاركة معلوماتها التي يجب أن تكون متاحة كمعلومات عامة دون المعلومات المحمية وفقاً للوائح البيانات المفتوحة. حيث تتيح لوائح البيانات المفتوحة ما يلي:

- نشر البيانات الحديثة والتعديلات الواردة عليها والتي تنتجها الكيانات التابعة لها بصفة منتظمة مجاناً

جميع الحقوق محفوظة لأمانة منطقة الرياض

- توحيد عملية نشر المعلومات من خلال تخصيص الموارد المطلوبة دون تقييدها أو الحاجة للتسجيل حيث يمكن للشخص الوصول الى البيانات المفتوحة في أي وقت دون الحاجة التي التحقق من الهوية أو تقديم مسوغ للوصول إليها
- تضمن أمانة منطقة الرياض نشر مجموعات البيانات وصيانتها بالشكل المناسب، وحسن التوقيت، والشمولية، والجودة العالية الشاملة من خلال ضمان استبعاد أي بيانات مقيّدة.
- أمانة منطقة الرياض تعمل على متابعة عملية جمع الملاحظات وتحليل الأداء على مستوى الكيان وتحسين تأثيرات البيانات المفتوحة الشامل.

٣ مجال تطبيق السياسة:

تطبق هذه السياسة على جميع الوحدات التنظيمية بأمانة منطقة الرياض والبلديات الفرعية والمنطقة.

٤ ملكية سياسة البيانات المفتوحة:

يتولى مكتب البيانات في أمانة منطقة الرياض مُلكيّة سياسة البيانات المفتوحة، وإصدار النسخ المحدثة منها.

٥ المبادئ الأساسية للبيانات المفتوحة:

المبدأ الأول: الأصل في البيانات الإتاحة

يضمن هذا المبدأ إتاحة بيانات الجهات العامة للجميع من خلال الإفصاح عنها أو تمكين الوصول إليها أو استخدامها مالم تقتضِ طبيعتها عدم الإفصاح عنها أو حماية خصوصيتها أو سريتها.

المبدأ الثاني: الصيغة المفتوحة وإمكانية القراءة آلياً

يتم إتاحة البيانات وتوفيرها بصيغة مقروءة آلياً تسمح بمعالجتها بشكل آلي – بحيث يتم حفظها بصيغ الملفات شائعة الاستخدام مثل: (XML, JSON, XLS, CSV).

المبدأ الثالث: حداثة البيانات

جميع الحقوق محفوظة لأمانة منطقة الرياض

يتم نشر أحدث إصدار من مجموعات البيانات (Sets Data) المفتوحة بصفة منتظمة وإتاحتها للجميع حال توافرها. كما يتم نشر البيانات المجمعة من قبل الجهات العامة في أسرع وقت ممكن بمجرد جمعها، كلما أمكن ذلك، وتعطى الأولوية للبيانات التي تقل فائدتها بمرور الوقت.

المبدأ الرابع: الشمولية

يجب أن تكون مجموعات البيانات المفتوحة شاملة وتتضمن أكبر قدر ممكن من التفاصيل، وأن تعكس البيانات المسجلة بما لا يتعارض مع سياسة حماية البيانات الشخصية. كما يجب إدراج البيانات الوصفية التي توضح وتشرح البيانات الأولوية، مع تقديم التفسيرات أو المعادلات التي توضح كيفية استخلاص البيانات أو احتسابها.

المبدأ الخامس: عدم التمييز

يجب إتاحة مجموعات البيانات للجميع دون تمييز ودون حاجة للتسجيل، يكون بإمكان أي شخص الوصول إلى البيانات المفتوحة المنشورة في أي وقت دون الحاجة إلى التحقق من الهوية أو تقديم مسوغ للوصول إليها.

المبدأ السادس: بدون مقابل مالي

يجب إتاحة البيانات المفتوحة للجميع مجاناً.

المبدأ السابع: ترخيص البيانات المفتوحة في المملكة

تخضع البيانات المفتوحة لترخيص يحدد الأساس النظامي لاستخدام البيانات المفتوحة وكذلك الشروط والالتزامات والقيود المفروضة على المستخدم. كما يدل استخدام البيانات المفتوحة على قبول شروط الترخيص.

المبدأ الثامن: تطوير نموذج الحوكمة وإشراك الجميع

تمكن البيانات المفتوحة عملية الاطلاع والمشاركة للجميع، وتعزز شفافية ومساءلة الجهات العامة ودعم عملية صنع القرار وتقديم الخدمات.

المبدأ التاسع: التنمية الشاملة والابتكار

العمل بدور فعال في تعزيز إعادة استخدام البيانات المفتوحة وتوفير الموارد والخبرات اللازمة الداعمة، ويجب العمل بتكامل بين الأطراف المعنية على تمكين الجيل القادم من المبتكرين في مجال البيانات المفتوحة وإشراك الأفراد والمؤسسات والجميع بوجه عام في إطلاق قدرات البيانات المفتوحة.

جميع الحقوق محفوظة لأمانة منطقة الرياض

٦ تقييم قيمة البيانات العامة لتحديد مجموعات البيانات المفتوحة:

عملية تقييم قيمة البيانات (Valuation Data) لتمكين نشر أكبر قدر ممكن من البيانات المفتوحة تمر بعدة مراحل رئيسة، على النحو التالي:

٦,١-تحديد البيانات والمعلومات العامة

لتقييم قيمة البيانات، يجب على الجهة العامة أن تقوم بتصنيف البيانات (وفقاً لسياسة تصنيف البيانات) وتحديد جميع مجموعات البيانات التي يمكن تصنيفها على المستوى " عام " والتي قد تتكون من ملفات أو جداول أو سجلات محددة ضمن قاعدة بيانات، ... إلخ. بعد ذلك، يجب تحديد الفوائد والتطبيقات والاستخدامات الممكنة لكل مجموعة من مجموعات البيانات. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار مجال البيانات أو القطاع عند تحليل حالات الاستخدام المحتملة.

٦,٢-تقييم الفائدة من البيانات

بعد تحديد مجموعات البيانات في الخطوة السابقة، يتم دراسة العوامل الرئيسة المتعلقة بفائدة البيانات (Usefulness) والتي تلعب دوراً رئيسياً في تقييم قيمتها، ومنها اكتمال البيانات، دقتها، تناسقها، حداثتها، القيود المفروضة عليها، حصريتها للجهة، المخاطر المحتملة من نشرها، إمكانية الوصول إليها ودمجها مع بيانات أخرى.

٦,٣-تحديد ذوي المصلحة المحتملين

بعد تقييم الفائدة من البيانات في الخطوة السابقة، يتم تحديد جميع الجهات أو الأشخاص ذوي المصلحة المحتملين في سلسلة القيمة بأكملها (Value Chain) على سبيل المثال، يمكن نشر أنماط سلوك المستهلكين لمصنّعي المنتجات وليس فقط لمحلات التجزئة، وبذلك يمكن للجهات معرفة الدوافع الرئيسة لذوي المصلحة، ومنها تحقيق الإيرادات من خلال تطوير منتجات البيانات أو تطوير الخدمات للصالح العام كالتي تساهم في تحسين جودة الحياة.

جميع الحقوق محفوظة لأمانة منطقة الرياض

٧ الضوابط العامة:

فيما يلي بعض القواعد العامة التي يجب على الجهات العامة الامتثال لها خلال مراحل دورة حياة البيانات المفتوحة:

٧,١- التخطيط للبيانات المفتوحة، يجب على الجهة العامة:

تعيين مسؤول البيانات المفتوحة والمعلومات في مكتب الجهة وتتمثل مسؤوليته الأساسية في دعم التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير بشأن أجندة البيانات المفتوحة لدى الجهة وبما يتماشى مع هذه السياسة.

٧,٢- وضع خطة للبيانات المفتوحة، تتضمن ما يلي:

- الأهداف الاستراتيجية للبيانات المفتوحة على مستوى الجهة.
- تحديد مجموعات البيانات الخاصة بالجهة المطلوب نشرها على المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة وترتيب تلك المجموعات بحسب الأولوية.
- مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف المتعلقة بالبيانات المفتوحة بالنسبة للجهة.
- منهجية ومعايير تحديد الأولوية.
- احتياجات التدريب ذات الصلة بالبيانات المفتوحة.
- الجداول الزمنية لنشر وتحديث البيانات المفتوحة.

٧,٣- تطوير وتوثيق العمليات المطلوبة في جميع مراحل دورة حياة البيانات المفتوحة، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- عمليات تحديد مجموعات البيانات العامة التي سيتم نشرها من جانب الجهة العامة.
- عمليات التحقق من التزام البيانات المفتوحة بالمتطلبات المتعلقة بأمن المعلومات وخصوصية البيانات الشخصية وجودة البيانات ومراجعة ذلك بشكل منتظم والتعامل المخاوف المتعلقة بذلك.
- عمليات ضمان نشر مجموعات البيانات وتحديثها بالصيغة المناسبة ووفق الجدول الزمني المحدد وضمان شموليتها وجودتها العالية وضمان استبعاد أي بيانات مقيدة.
- عمليات جمع الملاحظات وتحليل الأداء على مستوى الجهة وتحسين التأثير العام للبيانات المفتوحة على الصعيد الوطني.
- ضمان مراجعة خطة البيانات المفتوحة وتحديثها بصفة دورية.
- تقديم تقرير سنوي للمكتب حول خطة البيانات المفتوحة ومستوى التقدم في تحقيق أهداف البيانات المفتوحة المحددة في الخطة.
- تنظيم دورة تدريبية عن جميع ما يتعلق بالبيانات المفتوحة بدعم من المكتب أو بالتنسيق معه.

جميع الحقوق محفوظة لأمانة منطقة الرياض

- إطلاق حملات توعية لضمان معرفة المستخدمين المحتملين بتوافر البيانات المفتوحة المنشورة من جانب الجهة وطبيعتها وجودتها.

٧,٤- تحديد البيانات المفتوحة:

- تحديد جميع البيانات المصنفة على أنها بيانات عامة بصفة منتظمة وتقييم مدى أولوية كل مجموعة من مجموعات البيانات المحددة لنشرها كبيانات مفتوحة.
- تقدير قيمة مجموعة البيانات وتحديد مدى أولوية نشرها بمجرد استلام طلب النشر أو حينما يُلغى تصنيف أي مجموعة بيانات باعتبارها مقيدة وتصنيفها كمجموعة بيانات عامة.
- تسجيل البيانات الوصفية (Metadata) لمجموعات البيانات المفتوحة المحددة ونشرها.
- دراسة ما إذا كان الجمع بين عدة مجموعات من البيانات المفتوحة سيؤدي إلى رفع مستوى تصنيف البيانات إلى بيانات محمية وفقاً لما يصدر من المكتب من أدلة إرشادية في هذا الخصوص.

٧,٥- نشر البيانات المفتوحة:

- نشر مجموعات البيانات المفتوحة الخاصة بها على المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة.
- التأكد من نشر البيانات بصيغ معيارية موحدة وهيكلة مقروءة آليا وغير مسجلة الملكية، تشمل على سبيل المثال لا الحصر: (CSV)، و(JSON)، و(XML)، و(RDF). ويجب أن تكون ملفات مجموعات البيانات مصحوبة بالوثائق ذات الصلة بالصيغة والتعليمات المتعلقة بكيفية استخدامها.
- توفير البيانات بعدة صيغ كلما أمكن.

٧,٦- تحديث البيانات المفتوحة، يجب على الجهات العامة:

- ضمان تحديث جميع مجموعات البيانات المفتوحة المنشورة بصفة منتظمة بحسب الآلية المحددة في البيانات الوصفية.
- المراجعة المستمرة لمجموعات البيانات المنشورة لضمان استيفائها للمتطلبات التنظيمية المحددة.
- .ضمان تحديث البيانات الوصفية وخاصة تحديثها كلما تغيرت عناصر البيانات في مجموعات البيانات المفتوحة المنشورة.
- الحفاظ على إمكانية تتبع البيانات من خلال توثيق مصادر البيانات والحفاظ على سجل إصدارات مجموعة البيانات.
- نشر مجموعات البيانات المفتوحة مع تحديد القيود المتعلقة بالجودة وتوثيقها في البيانات الوصفية.

٧,٧- متابعة أداء البيانات المفتوحة، يجب على الجهات العامة:

جميع الحقوق محفوظة لأمانة منطقة الرياض

- تحليل حجم الطلب على البيانات المفتوحة ومعدل استخدامها لفهم حجم الطلب العام وإعادة ترتيب مجموعات البيانات بحسب الأولوية وفقاً لذلك.
- جمع طلبات المستخدمين المقدمة بصورة مباشرة أو من خال المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة لنشر مجموعات بيانات إضافية وتحليل تلك الطلبات والرد عليها في حينها.

٨ مسؤولية حفظ السياسة:

٨,١- يتولى مكتب إدارة البيانات مسؤولية حفظ النسخ المعتمدة لهذه السياسة، وتعتبر محتويات هذه السياسة سرية وخاصة بالاستخدام الداخلي للأمانة فقط.

٨,٢- يتم حفظ السياسة دائماً في صورة مستند غير قابل للتعديل ولا يجوز نسخها أو نشرها أو الإفصاح عنها إلى أطراف خارجية إلا بقرار يصدر من الأمين.

٩ مسؤولية تطبيق السياسة:

يتولى مكتب إدارة البيانات مسؤولية متابعة تطبيق هذه السياسة وتحديث السجل الخاص به.

١٠ مراجعة السياسة:

١٠,١- يقوم مكتب إدارة البيانات بمراجعة السياسة بصورة سنوية أو عند الضرورة.

١٠,٢- يجب أن تأخذ عملية المراجعة بالاعتبار مدى ملاءمة السياسة والحاجة إلى تنفيذ أية تعديلات.

١٠,٣- يتم مراجعة السياسة وجميع التعديلات التي تتم عليه لاحقاً ورفعها لاعتمادها من قبل سمو الأمين او من يفوضه.

جميع الحقوق محفوظة لأمانة منطقة الرياض